

العنوان: مقابلة مع وزير الاتصالات أثناء معرض القاهرة الدولي للاتصالات 2018

المصدر: اليوم السابع

كشف الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن تفاصيل مشاركة الوزارة بالتعاون مع العديد من الوزارات فى الدورة 22 من مؤتمر ومعرض القاهرة الدولي للاتصالات 2018 ciro ict الذى يعقد برعاية الرئيس عبدالفتاح السيسى للعام الخامس على التوالى، معلنا عن إطلاق 5 مبادرات لدعم التحول الرقمى وبناء الإنسان المصرى، كما أعلن الوزير عن ارتفاع نسبة نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى 16.2% خلال الربع الأول من العام كأعلى معدل نمو بالدولة، ووصول صادرات القطاع من تكنولوجيا المعلومات إلى 3.2 مليار دولار.. وإلى نص الحوار:

كيف ترى المشاركة السنوية للوزارة فى معرض Cairo ict؟

- معرض القاهرة الدولي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد محفلا سنويا مهما يكرس ريادة مصر فى صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمنطقة، وتشارك فيه غالبية الهيئات والوزارات الحكومية، كما يعد المعرض أيضا مناسبة سنوية تقدم من خلاله الوزارة كشف حساب عن نشاط القطاع خلال عام مضى، وكذلك توضيح ما ينبغى تحقيقه خلال العام القادم، وكون أن المعرض يعقد برعاية الرئيس عبدالفتاح السيسى للعام الخامس على التوالى، فإنه يمنحه ثقلا شديدا، كما يوجه رسالة مهمة أن مصر تضع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على رأس أولوياتها، وأنها صناعة راسخة لديها كوادر فنية مؤهلة ومدربة قادرة على ريادة المنطقة.

ما هى المحاور التى تركز عليها الوزارة خلال فعاليات Cairo ict؟

- نركز على محورين أساسيين وهما بناء الإنسان والتحول الرقمى، فالأول يتعلق بتدريب وإنشاء كوادر وتحفيز الفكرة الإبداعى ودعم الفئات المهمشة، وأيضاً الدمج وتحدى الإعاقة، وهو ما يصب فى صالح بناء الإنسان المصرى، اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات، حيث سيتم خلال الحدث الإعلان عن مشروع ضخم خاص بهذا المحور لخدمة الأهالى بالمناطق المهمشة والنائية، إضافة لمتحدى الإعاقة وذوى الاحتياجات والقدرات الخاصة.

- أما المحور الثانى يتعلق بالتحول الرقمى، حيث يستهدف توفير خدمات حكومية مرقمنة تساعد على تحسين معيشة الإنسان وتمكين باقى أجهزة الدولة من تنفيذ هذا التحول، خاصة فى ظل التوجهات نحو ميكنة الخدمات وتسهيل حصول المواطنين عليها، بجانب تطوير مختلف قطاعات الدولة اعتماداً على وسائل التكنولوجيا الحديثة.

هل ستشهد الدورة 22 من cairo ict إطلاق مبادرات جديدة؟

- سيتم إطلاق 5 مبادرات يتم الكشف عنها خلال فعاليات المعرض، فضلاً عن افتتاح مشاريع جديدة كان قد تم الإعلان عنها خلال العام الماضى، وهى مشروعات تتعلق بالخدمات الحكومية ومنها منافذ الخدمات المختلفة، التى من بينها مكاتب البريد التى تحولت من مجرد مكاتب استقبال للطرود إلى مراكز متكاملة للخدمات الحكومية، إضافة إلى مجمعات الخدمات الحكومية ومراكز الاتصال والمنصات والبوابات الإلكترونية، كما سيتم الكشف خلال المؤتمر عن آليات جديدة لزيادة التدريب وآليات لدعم الإبداع والصناعات الصغيرة وآليات جديدة لدعم الفئات المهمشة.

هل هناك مبادرات خاصة بالإبداع ودعم الشباب؟

- نعم سيتم الإعلان خلال المعرض عن بدء تنفيذ مشروع مجتمعات الإبداع فى الجامعات وعددها 8 مجتمعات، حيث سيتم بدء تنفيذ الإنشاءات بالتعاون مع وزارة التعليم العالى، وستضمن معامل وقاعات تدريب وحضانات تكنولوجية لاحتضان الأفكار إضافة إلى دعم الشباب لتنفيذ أفكارهم وتحويلها لشركات، وتصل مساحة المركز الواحد نحو 2000 متر فى كل جامعة، حيث سيتضمن أنشطة مفتوحة للطلبة من أجل تحفيز الإبداع وزيادة الأعمال فى النطاق الجغرافى للجامعة، وإلى جانب بدء تنفيذ المشروعات هناك مبادرات أخرى سيتم إطلاقها فى هذا الاتجاه.

ما هو معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحجم الصادرات التكنولوجية؟

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حقق معدل نمو وصل إلى %16.2 خلال الربع الأول من العام المالى 2018-2019، الفترة من «يوليو إلى سبتمبر 2018» وهو أعلى معدل نمو بين قطاعات الدولة، كما وصلت صادرات القطاع من تكنولوجيا المعلومات إلى 3.2 مليار دولار.

هل هناك رسالة للشركات الأجنبية المشاركة بالمعرض؟

- المعرض بمثابة فرصة للشركات الأجنبية لإطلاعنا على أحدث المستجدات فى القطاع، فضلا عن إدارة الحوارات المهمة حول كيفية تطوير هذه المستجدات والاستفادة منها فى قطاعات الدولة كافة، كذلك سيتاح للشركات المحلية والأجنبية خلال المؤتمر فرصة لتقديم كل ما هو جديد لديها فى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وتقديم ما لديها من حلول وابتكار.

ما هو أبرز ما سينم الإعلان عنه فى جناح الحكومة المصرية؟

- المعرض سيستضيف ممثلين عن الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لتقديم كشف حساب عما تم إنجازه من مشروعات بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى مشاركة وزراء أجانب من عدة دول أفريقية وغير أفريقية.

بعد صدور قانون الجريمة الإلكترونية.. متى سيتم تحويل قانونى حماية البيانات الشخصية والتجارة الإلكترونية إلى مجلس النواب؟

- متوقع تحويل قانون حماية البيانات الشخصية إلى مجلس النواب من أسبوعين إلى 3 أسابيع، وسيسهم فى إيجاد فرص استثمارية جديدة، خاصة فى مجالى صناعة مراكز البيانات العملاقة، ومجال صناعة التعهيد، التى تسهم فى خلق مزيد من فرص العمل، وتشجع على جذب الاستثمارات فى قطاعات الدولة المختلفة. سيساعد القانون على تحسين المؤشرات الدولية الخاصة بأداء الأعمال، وتحسين وضعية مصر فى التقارير الدولية الخاصة باحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على البيانات الشخصية للمواطن بما يضمن حماية بياناته الشخصية.

متى سيصدر قانون التجارة الإلكترونية؟

- متوقع أن يصدر قانون التجارة الإلكترونية فى عام 2019، كما أصدرها قوانين تمهد للبنية التشريعية لها، حيث تم إصدار قانون الجريمة الإلكترونية، إضافة إلى مناقشة مشروع حماية البيانات الشخصية قريبا، كما نعمل على أكثر من محور لدعم التجارة الإلكترونية منها إعداد الكوادر المؤهلة لدخول مصر مضمار التجارة الإلكترونية بشكل فعال، ودعم مهارات الذكاء الاصطناعى ومراكز البيانات، ويصل حجم التجارة الإلكترونية على مستوى العالم نحو 2.3 ترليون دولار، ومن المتوقع أن تبلغ 4.5 ترليون دولار فى عام 2021، ويجب أن يكون لنا نصيب من هذا السوق.

ما هو الجديد بملف توطين صناعة التكنولوجيا؟

- لدينا استراتيجية لتوطين صناعة التكنولوجيا وخلق قيمة مضافة للمنتجات المُصنعة، والسعى نحو مضاعفة الصادرات المصرية من الإلكترونيات، بما يساعد على زيادة فرص العمل فى مجال تصميم وتصنيع الإلكترونيات، وخفض الواردات من الأجهزة الإلكترونية والكهربائية باعتبارها من كبرى الصناعات التى تساعد على نمو الاقتصاد القومى، كما نعمل على دعم تصنيع التابلت المدرسى بمصر، وذلك فى إطار تنفيذ مبادرة «مصر تصنع الإلكترونيات» وسيتم افتتاح ثلاثة مراكز للبحث والتطوير وسيتم الكشف عن تفاصيلها خلال فعاليات معرض كايرو أى سى تى.

كما كنا قد وقعنا مع شركة إنترنتك العالمية مذكرة تفاهم تبلغ مدة العمل بها ثلاث سنوات لإنشاء معمل معتمد دولياً لاختبار واعتماد الإلكترونيات فى المجمع الصناعى بالمنطقة التكنولوجية بمدينة السادات.

ما أهمية هذا المعمل فى تحفيز التصنيع الإلكتروني؟

- تأسيس هذا المعمل سيكون له كبير الأثر فى تحفيز التصنيع المحلى لأجهزة الاتصالات والإلكترونيات، ورفع القدرات التنافسية للمنتج المحلى وزيادة فرصه التصديرية من خلال إصدار شهادات جودة معتمدة دولياً للمنتجات المصنعة محلياً، ومن خلال اختبار المنتجات المستوردة من الخارج والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية، ومنع دخول المنتجات الرديئة للسوق المحلى، مما يحافظ على تنافسية المنتج المصرى، وذلك دون الحاجة لإرسال الأجهزة إلى معامل بالخارج للاختبار والاعتماد.